A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/883
19 December 1990

ORIGINAL : ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY

DEC 26 1990

UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٣٠ من جدول الاعمال

الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر : السيد شامل ناصر (مصر)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٣ ، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج البند المعنون "الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة" في جدول أعمال دورتها الخامسة والاربعين وأن تحيله الى اللجنة الخامسة .

٢ - ونظرت اللجنة الخامسة في هذا البند في آن واحد مع البند المعنون "حالة الطوارئ المالية في الامم المتحدة" المدرج في جدول الاعمال ، وذلك في جلساتها ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ المعقودة في ١٥ و ١٧ و ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . وكان معروضا على اللجنة تقرير الامين العام "الحالة الراهنة واحتمالات التمويل لعام ١٩٩١" (A/45/830) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ذو الصلة (A/45/860) .

ثانيا - النظر في المقترحات

٣ - في الجلسة ٤٩ ، المعقودة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ، قدم ممثل الهند ، إثر مشاورات غير رسمية ، مشروع القرار A/C.5/45/L.17 .

٤ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.5/45/L.17 دون تصويت (انظر الفقرة ٦) .

٥ - وترد التعليقات والملاحظات التي أُدلي بها أثناء نظر اللجنة في هذين البندين في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.5/45/SR.47 الى 49) .

ثالثا - توصيات اللجنة الخامسة

٦ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

الازمة المالية الراهنة وحالة الطوارئ المالية في الامم المتحدة

ألف

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ولاسيما المادة السابعة عشرة منه ،

وإذ تشير أيضا الى قراراتها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٢١١/٤٢ و ٢١٣/٣٢ المؤرخين ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٢١٥/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ و ١٩٥/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ يساورها بالغ القلق لكون الازمة المالية الراهنة تهدد قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتهدد استقرارها وعملها ،

وإذ تلاحظ الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الاعضاء لدفع انصبتها المقررة بالكامل أو خفض مستوى انصبتها المتأخرة ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الى أساس مالي للمنظمة يكون وطيدا ومأمونا ومستمرا ، طبقا للميثاق ،

وإذ تحيط علما بتقرير الامين العام عن الازمة المالية الراهنة للامم

المتحدة[١] وبالتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية[٢] ، وبالآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء في اللجنة الخامسة بشأن هذا الموضوع ،

١ - تؤكد من جديد التزام جميع الدول الاعضاء قانونا ، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، بتمويل نفقات المنظمة كما تقسمها الجمعية العامة ؛

٢ - تطلب إلى جميع الدول الاعضاء دفع اشتراكاتها المتأخرة والحالية كاملة وفي الوقت المطلوب وفقا للمادة ٥ - ٤ من النظام المالي للامم المتحدة ؛

٣ - تطلب إلى الامين العام أن يواصل رصد الحالة المالية للامم المتحدة وأن يبقي رئيس الجمعية العامة ورؤساء المجموعات الاقليمية على علم بها بما يسهل نظر جانب الدول الاعضاء فيها إذا اقتضت الحالة ذلك ؛

٤ - تطلب أيضا الى الامين العام أن يبلّغ جميع الدول الاعضاء بأحدث المعلومات عن الازمة المالية الراهنة التي تواجه المنظمة وأن يقدم تقريرا يضمّنه أفضل تقديراته للحالة المالية للمنظمة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين قبل حلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، على أن يتبعه في أقرب وقت ممكن بمزيد من المعلومات المستكملة .

باء

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣١٦/٤٢ ألف المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٢٣٠/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ و ١٩٥/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ وجميع قراراتها السابقة ذات الصلة ،

---

(١) A/45/830 .

(٢) A/45/860 .

وإذ تحيط علما بازدياد أهمية الدور الذي تقوم به المنظمة في صيانة السلم ، وإذ تشير في هذا الصدد الى الفقرة ٨ من القرار ٧٥/٤٥ المؤرخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام عن تحليل الحالة المالية للامم المتحدة[٣] وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ذي الصلة[٣] ،

وإذ تلاحظ تحسن مستوى العجز القصير الاجل للمنظمة الذي من المقدر أن ينخفض الى ٣٦٠,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يساورها القلق إزاء الحالة المالية الحرجة لجميع عمليات صيانة السلم وإذ تلاحظ أن الدول الاعضاء المساهمة بقوات ، بما فيها البلدان النامية المساهمة بقوات في عمليات صيانة السلم الماضية والحالية ، تحملت معظم العبء الناجم عن العجز ،

وإذ تلاحظ مع القلق حالات التأخير الممتد في سداد الاشتراكات المقررة في عمليات صيانة السلم الماضية والحالية أو سداد جزء منها أو عدم سدادها ،

وإذ تكرر نداءاتها السابقة الى الدول الاعضاء بالقيام ، دون مساس بموقفها من حيث المبدأ ، بتقديم التبرعات الى الحساب الخاص المشار إليه في المرفق السادس من تقرير الامين العام عن تحليل الازمة المالية للامم المتحدة ،

وإذ تضع في اعتبارها الآراء التي أبدتها الدول الاعضاء في اللجنة الخامسة أثناء الدورة الخامسة والاربعين ،

١ - تحث جميع الدول الاعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب ميثاق الامم المتحدة بسداد جميع الاشتراكات المقررة فورا وبالكامل ، بما في ذلك دفع مبالغ مقدما الى صندوق رأس المال المتداول والاشتراكات المتعلقة بعمليات صيانة السلم ؛

---

(٣) A/C.5/45/17 .

٢ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول الاعضاء التي تدفع اشتراكاتها المقررة لكامل وفقا للمادة ٥ - ٤ من النظام المالي للامم المتحدة ؛

٣ - تطلب الى الامين العام أن يقوم ، بالاضافة الى ما يبعث به من رسائل مية الى الممثلين الدائمين للدول الاعضاء ، بالاتصال ، بالشكل وفي الوقت مناسبين ، بحكومات الدول الاعضاء بهدف تشجيعها على الاسراع بالسداد الكامل لجميع تراكاتها المقررة المتأخرة في جميع عمليات صيانة السلم ، فضلا عن التماس مزيد من تبرعات لعمليات صيانة السلم ؛

٤ - تطلب أيضا الى الامين العام أن يضمّن تقريره عن حالة الطوارئ مالية في الامم المتحدة ، على أساس منتظم ، تحليلا وافيا للحالة المالية للمنظمة ، ا في ذلك المبالغ المطلوب سدادها للدول الاعضاء لقاء اشتراكها في عمليات صيانة سلم ؛

٥ - تحيط علما باقتراح الامين العام بزيادة مستوى صندوق رأس المال متداول وبملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في هذا الصدد ، قرر أن تعود الى النظر في هذه المسألة ، إذا اقتضى الامر ، في دورتها سادسة والاربعين ؛

٦ - تطلب إلى الامين العام أن يقدم تقريره عن حالة الطوارئ المالية في م المتحدة الى الجمعية العامة كل سنة قبل حلول ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ، على أن ضمن نتائج جهوده في تنفيذ الفقرة ٣ من هذا القرار .

- - - - -